المستقبل
AL-MUSTAQBAL
السبت 10-01-2009 العدد 3185
12

ورشة «الهيئة المنظمة للاتصالات» بمشاركة باسيل ومتري: توصية بالتكامل استعداداً للانتقال إلى البثّ التلفزيوني الرقمي

أجمع المشاركون في ورشة العمل لوزارة الإعلام حسّان فلحة «تحسين البث الإذاعي(FM) »، في تحديد السياسة الوطنية العليا هي وزارتي الاتصالات والإعلام، ورفع التصورات لمجلس الوزراء بغية إقرارها».

بدوره، قال محفوظ إن المجلس يرى أن «الإعلام المرئي والمسموع هو صناعة لبنانية تحتاج إلى الرعاية والحماية والتطوير. وقد لحق به إهمال كبير فوّت فرصاً عديدة على الاقتصاد اللبناني. وبهذا المعنى، المطلوب هو تطوير المفاهيم والتشريعات والتنظيمات لتوسيع نطاق الإبداع والإنتاج».

أضاف «لا شك أن واقع المرئي والمسموع يعاني الكثير من المشكلات، والسبب هو تراجع فكرة الدولة وعدم تطبيق القوانين وتحول بعض المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة إلى متاريس سياسية وطائفية».

ثم كانت كلمة عضو مجلس إدارة «الهيئة المنظمة للاتصالات»، رئيس «وحدة تقنيات الاتصالات»، عماد حبّ الله، الذي قدّم نبذة عن الوضع الحالي لقطاع الإعلام والمشاكل التي يعانيها، مع شرح لتوجهات «الهيئة المنظمة» ورؤيتها لمعالجة هذه المشاكل، لجهة تحسين نوعية التغطية وتأمين فرص تنافسية أفضل ووضع مخطط تردّدات توجيهي للبثّ الإذاعي التماثلي، وتطبيق اتفاق جنيف للبثّ التلفزيوني الرقمي من خلال معالجة النقاط الآتية: التداخل بين محطات الـ«أف أم»، ومع الدول المجاورة، تسجيل معظم تردّدات البثّ الإذاعي والتلفزيوني في مكتب الراديو في «الاتحاد الدولي للاتصالات، التشوه البيئي الذي يسببه انتشار أعمدة الإرسال بين المناطق السكنية، وأثرها السلبي في الصحة والسلامة العامة، نتيجة القدرة العالية التي تعتمدها بعض المحطات، مشاكل التغطية وتفاوتها بين المناطق، والتحضير لإنجاز الانتقال من البثّ التماثلي إلى البثّ الرقمي.

وتحدّث، أيضاً، كبير خبراء إدارة التردّدات في «الهيئة المنظمة للاتصالات»، محمّد أيّوب، الذي تناول القضايا التقنية المرتبطة بملف البثّ التلفزيوني والإذاعي، وتطرق تفصيلاً إلى المشكلات التقنية التي تواجه هذا القطاع المهمّ في لبنان، ومن أبرزها التشويش، التنسيق الدولي، وخرق القواعد والتوصيات التقنية، وتحسين الإرسال الإذاعي «أف.أم»، مخطط التردّدات الجديد، تنفيذ خطة الانتقال إلى البثّ الرقمي، التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية، وأهمية الاستشارات التي تطرحها «الهيئة المنظمة» لهذا الغرض، وما إلى ذلك من القضايا الأُخرى.

ثم انتهت ورشة العمل بحوار بين المحاضرين والمشاركين فيها.

«الهيئة المنظمة للاتصالات»، لا سيما وزيرا الاتصالات جبران باسيل ووزير الإعلام طارق متري ورئيس «الهيئة المنظمة» ومديرها التنفيذي كمال شحادة، على ضرورة التكامل والتعاون بين مختلف الوزارات والإدارات والمؤسسات التلفزيونية والإذاعية، لتأمين انتقال سلس من البثّ التلفزيوني التماثلي القائم اليوم في لبنان، إلى الإرسال التلفزيوني الرقمي، عملاً بمقتضيات اتفاق جنيف لسنة ٢٠٠٦، من جهة، وتحسين نوعية البث الإذاعي، من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، دعا المشاركون في ورشة العمل التي نظمتها الهيئة في فندق «البريستول»، أمس، المحطات التلفزيونية والإذاعية إلى التجاوب مع الاستشارات التي طرحتها «الهيئة المنظمة للاتصالات» في ما يتعلق بهذين الموضوعين، مع إطلاق ورشة عمل وطنية كبرى تقوم على تعاون مختلف المعنيين.

وقدّم للورشة رئيس «وحدة السوق والمنافسة» في الهيئة باتريك عيد، وعقدت تحت عنوان «رؤية جديدة لتطوير قطاع البثّ» (A Broad Vision for a New Broadcast Evolution)، وطرحت فيها المشكلات والتحديات التي يواجهها هذا القطاع، من أجل مناقشتها وبلورة الحلول التي يمكن اعتمادها.

وشارك في الورشة، أيضاً، المدير ورئيس المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع عبد الهادي محفوظ، إضافةً إلى ممثلي ومندوبي مختلف المحطات التلفزيونية والإذاعية العاملة في لبنان.

وفي مستهل الورشة، قال شحادة، إن عام ٢٠١٥ هو عام انتقال لبنان إلى الإرسال التلفزيوني الرقمي، بموجب اتفاق جنيف الذي وقّع عليه عام ٢٠٠٦، معتبراً أن المرحلة الانتقالية تتطلب تكامل أدوار مختلف الإدارات الرسمية، من جهة، وتفعيل تعاونها مع وسائل الإعلام التلفزيونية اللبنانية لتحقيق هذا الهدف، من جهة ثانية.

وأوضح شحادة أن الأفكار التي تناولتها الورشة، تتمحور حول ثلاثة مواضيع رئيسية، هي: الوضع الحالي للبثّ الإذاعي والتلفزيوني، والمشاكل التي يواجهها هذا القطاع، والاستشارة التي أطلقتها «الهيئة المنظمة للاتصالات» حول السبل الواجب اعتمادها من أجل تحسين البث الإذاعي (FM)، والاستشارة التي أطلقتها «الهيئة المنظمة» بشأن خطة الانتقال من البثّ التلفزيوني التماثلي (Analog) إلى البثّ التلفزيوني الرقمي (Digital)، عملاً باتفاقية جنيف ٢٠٠٦، التي وقّع لبنان عليها.

ولفت إلى أن «الهيئة المنظمة» كانت قد أصدرت الاستشارتين المتعلقتين بـ«استراتيجية الانتقال الرقمي للبثّ التلفزيوني» ووثيقة تشرين الثاني (نوفمبر) لعام ٢٠٠٨، وقد أعلنت ذلك على موقعها الإلكتروني الرسمي وفي وسائل الإعلام. ونظراً إلى أهمية هاتين الاستشارتين، قرّرت «الهيئة المنظمة» لاحقاً تمديد مهلة تلقّي الردود والملاحظات بشأنهما حتى نهاية كانون الثاني (يناير) الجاري.

وقال شحادة إن «الهدف من لقائنا يكمن، أساساً، في مناقشة مضامين هذه الاستراتيجية مع المعنيين مباشرةً، بوصفهم مسؤولين في المحطات الإذاعية والتلفزيونية المعنية. فمن الضروري جداً أن يكون التعاون قائماً بين الجميع، إذ لا يكفي أن تضع «الهيئة المنظمة» خططاً ما لم تواكبها المؤسسات المعنية بالتعاون المطلوب»، ذلك أن «الهيئة المنظمة لن تصدر الأنظمة والتشريعات لوحدها، بل تعمل ضمن ورشة وطنية جامعة لكل المعنيين، كي نستطيع أن نعالج معاً المشكلات القائمة بطريقة صحيحة، ولنتمكّن من مقاربتها من كل الزوايا والأبعاد، بما يراعي مصالح الجميع والمصلحة الوطنية العليا».

وأشار إلى أن «الهيئة المنظمة تُعِدّ التشريعات والأنظمة التي تناسب مختلف القطاعات المرتبطة بخدمات الاتصالات، ومنها الإعلام، وهي تدعو إلى التجاوب مع الاستشارات التي تطرحها».

وقال أيضاً «لا شك، طبعاً، في أن مسؤولية وزارة الإعلام ومجلس الوزراء، وهذا يتكامل، بطبيعة الحال، مع عمل «الهيئة المنظمة للاتصالات»، التي تحدد التردّدات والأمور التقنية، وتدير حيّز التردّدات، بموجب المادتين ١٥ و١٦ من قانون الاتصالات، وهذا أمر متفق عليه، وهي تمارس هذا الدور عملياً منذ أيلول من عام ٢٠٠٧. وكلّنا ثقة بأن حضور وزير الاتصالات المهندس جبران باسيل ووزير الإعلام طارق متري، سيكون له كبير الأثر في تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الورشة».

ثم تحدث الوزير متري، فأشار إلى التعاون بين وزارتي الإعلام والاتصالات، وقال إننا أمام تطورات واحتياجات ومتطلبات جديدة، ومنها ما يتصل بالأنظمة والقوانين، وما يقتضي عقلنةً وتحديثاً»، مضيفاً أن «قانون الاتصالات «الهيئة المنظمة للاتصالات» لتحرير القطاع، وأناط بها صلاحية حصرية لإدارة الترددات والترخيص للخدمات بمعايير خاصة».

واعتبر الوزير متري أن «هذا ما أدى إلى تشابك في بعض الصلاحيات، أو بالأحرى أدى إلى انتقال بعض الصلاحيات إلى الهيئة»، متابعاً «ولذلك، «يجب تعديل القوانين، والانطلاق في مزيد من المشاركة والتعاون لمعالجة مشكلات كثيرة واستجماع الطاقات لإنجاز عدد من الأمور».

واستهل باسيل، كلمته بالدعوة إلى الاستفادة من فرصة التعاون بين وزارتي الاتصالات والإعلام و«الهيئة المنظمة للاتصالات» والمجلس الوطني للإعلام، لإطلاق ورشة عمل حقيقية، باعتبار أن ورشة العمل هذا اليوم هي بداية لورشة أكبر.

ورأى ضرورة «تعديل القوانين والتشريعات بشكل كامل، وصولاً إلى وضع إعلامي سليم، والاستفادة من حيّز الترددات المتاح كما يجب، وإصدار التراخيص كما يجب، إضافة إلى احترام المؤسسات الإعلامية للقوانين».

وقال «من غير المسموح للبنان أن يبقى متخلفاً عن الركب العالمي مع أنه يتمتع بكل القدرات المطلوبة لمواكبة كل التطورات»، مضيفاً «أن الانتقال إلى البث الرقمي هو أمر ملزم بحلول عام ٢٠١٥، ونجد أنفسنا متأخرين كثيراً، لكن لدينا ٦ سنوات نستطيع خلالها مواكبة التطور الحاصل».

أضاف «واليوم، أتمنى أن تكون هذه الورشة مناسبة حقيقية لنوائم بين السياسي والتقني، خصوصاً مع وجودنا جميعاً داخل حكومة وحدة وطنية، وعلى الجميع أن يضع كل إمكاناته لتحمل المسؤولية، إن في

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"